النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو ١٩٣٢-١٩٤٢
(دراسة في الوثائق الأمريكية)

م.د. صبا ربيع احمد

Dr. Saba Rabeea Ahmed

جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

Saba.ahmed@uoanbar.edu.iq

النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو ١٩٣٢-١٩٤٢ (دراسة في الوثائق الأمريكية)

م.د. صبا ربيع احمد

المستخلص:

اتسم النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو خلال المدة ١٩٣٢-١٩٤٢ بتصاعد التوترات السياسية والعسكرية، رافقهُ محاولات دبلوماسية متكررة لإيجاد تسوية سلمية، إذ أخذ النزاع طابعاً دولياً مع تدخل الولايات المتحدة الامريكية والأرجنتين والبرازيل وتشيلي، التي سعت من خلال وساطتها إلى احتواء الأزمة ومنع تفاقمها، وعلى الرغم من نجاح تلك الجهود في تجنب اندلاع حرب واسعة، فإن الخلافات الحدودية ظلت قائمة بسبب تضارب المطالب بين الطرفين، حتى انتهت تلك المرحلة بعقد بروتوكول ريو دي جانيرو عام ١٩٤٢، الذي مثل محطة بارزة في مسار التسوية الدبلوماسية في تلك المدة، بيد انه لم يتمكن من حل النزاع بصورة حاسمة، إذ بقيت بعض المناطق موضع خلاف حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الإكوادور، بيرو، النزاع الحدودي، ريو دي جانيرو، الأمازون، الولايات المتحدة الأمريكية، ليما، كيتو.

Abstract

The border dispute between Ecuador and Peru during the period 1932–1942 was marked by escalating political and military tensions, accompanied by repeated diplomatic attempts to reach a peaceful settlement. The dispute took on an international dimension with the involvement of the United States, Argentina, Brazil, and Chile, which sought through their mediation to contain the crisis and prevent its escalation. Although these efforts succeeded in avoiding a large-scale war, the border disagreements persisted due to conflicting territorial claims between the two parties. This phase concluded with the signing of the Rio de Janeiro Conference in 1942, which represented a significant milestone in the course of diplomatic settlement during that period. However, it failed to resolve the dispute decisively, as some

areas remained contested until the later decades of the twentieth century.

Keywords: Ecuador, Peru, border conflict, Rio de Janeiro, Amazon, United States of America, Lima, Quito.

المقدمة:

شهدت العلاقات بين الإكوادور وبيرو منذ مطلع القرن العشرين توترات حدودية، انعكست آثارها بشكل واضح في سلسلة من النزاعات السياسية والعسكرية، كان أبرزها النزاع الحدودي بين البلدين خلال المدة (١٩٣٢-١٩٤٢)، الذي عُد من أكثر النزاعات الإقليمية تعقيداً في أمريكا اللاتينية، لما تضمنه من تداخلات تاريخية وجغرافية وسياسية تعود جذورها إلى ما بعد مرحلة الاستقلال عن اسبانيا، وخلال تلك المدة تصاعدت حدة التوتر بين الدولتين حتى بلغت ذروتها في اندلاع حرب مفتوحة عام ١٩٤١، رافقها عدد من المحاولات لاحتواء الأزمة عبر التفاوض والوساطة الدولية، ولم يكن ذلك النزاع مجرد خلاف حول ترسيم الحدود، بل عكس صراعاً طويل الأمد على الموارد والأراضي الحدودية.

هدفت تلك الدراسة إلى بحث النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو خلال المدة (١٩٣٢-١٩٤٢)، من خلال تتبع تطور الاحداث العسكرية والدبلوماسية، وفهم دوافع الأطراف المتنازعة، وبيان دور الوساطة الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولات تسوية ذلك النزاع، كما تناولت الدراسة أثر الاتفاقيات المؤقتة والحوادث الحدودية التي شهدتها تلك المدة، وتكمن أهمية ذلك النزاع في كونه مثالاً بارزاً للتحديات التي واجهتها الدول الحديثة في ترسيم حدودها الوطنية بعد انتهاء حقبة الاستعمار.

أظهرت نتائج الدراسة أن النزاع الحدودي بين الاكوادور وبيرو كان نتيجة تراكم الخلافات التاريخية والجغرافية، وأن الحلول المؤقتة لم تكن كافية دون وجود توازن عسكري وسياسي واضح بين الطرفين، كما تبين أن دور الوساطة الدولية على الرغم من أهميته كان مرتبطاً بالواقع العسكري والمصالح السياسية أكثر من اعتمادها على توافق حقيقي بين الطرفين، وعلى الرغم من أن بروتوكول ريو دي جانيرو ١٩٤٢، شكل خطوة محورية نحو تحقيق نوع من الاستقرار الرسمي بين الإكوادور وبيرو، من خلال إنهاء الحرب وإعادة ترسيم الحدود برعاية دولية، بيد أنه لم ينجح في حل النزاع بشكل نهائي، إذ استمرت الخلافات بين

الطرفين في العقود اللاحقة، بسبب اعتراض الإكوادور على بعض بنوده، وتجدد المواجهات الحدودية بينهما، مما دل على أن الاتفاق مثل تسوية مؤقتة أكثر من كونه حلاً دائماً.

اعتمدت الدراسة بشكل أساس على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية كمصدر رئيسي لتحليل مراحل النزاع الحدودي بين البلدين، لما توفره من معلومات دقيقة وموثقة حول المواقف الرسمية والمراسلات الدبلوماسية، كما ساهمت تلك الوثائق في تقديم رؤية أعمق لطبيعة الدور الأمريكي في إدارة الأزمة وتأثيره على مجريات التفاوض والتسوية.

قسمت الدراسة إلى مبحثين إذ تناول المبحث الأول بداية النزاع ودور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية حتى عام ١٩٤١، في حين تطرق المبحث الثاني المساعي الدولية للتسوية وتوقيع بروتوكول ريو دي جانيرو عام ١٩٤٢.

المبحث الأول: بداية النزاع ودور الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية حتى عام ١٩٤١

كان النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو خلال المدة (١٩٣٢-١٩٤٢)، من أبرز النزاعات التي شهدتها أمريكا اللاتينية، ففي أيلول ١٩٣٢، ومع اندلاع نزاع ليتيسيا [١] بين كولومبيا وبيرو، سعت الإكوادور إلى استغلال الوضع لتعزيز موقفها في نزاعها الحدودي مع بيرو من خلال دعم كولومبيا سياسياً ودبلوماسياً، الامر الذي اثار بيرو واعدته خطوة عدائية غير مباشرة ومحاولة إحراج بيرو دولياً[٢].

يبدو أن بيرو رأت في دعم الإكوادور لكولومبيا طعنة دبلوماسية، واعدته مؤشرا على أن الإكوادور تنتظر الفرصة للمواجهة، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين البلدين.

تصاعدت التوترات السياسية والعسكرية بشكل كبير بين الإكوادور وبيرو قرب رافد زامبيلا(Zambila) في نهر مارانيون(Maranon) شمال شرق بيرو، ففي التاسع من تشرين الأول ١٩٣٢، قامت القوات البيروفية باجتياز الحدود واحتلال بلدة تشاكراس (Chacras) الإكوادورية، في خطوة شكلت تصعيداً خطيراً في النزاع الحدودي القائم بين البلدين وساد التوتر أجواء العاصمة الأكوادورية كيتو، ورداً على ذلك، أصدرت الحكومة الأكوادورية أمراً بإرسال قوات من مدينة غواياكيل (Guayaquil) إلى مدينة ماتشالا [٣] (Machala) تحسباً لأي تطورات عسكرية محتملة، تبعها بياناً أصدره وزير الخارجية الإكوادوري كاتون

كارديناس(Caton Cardenas) ونشر في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٣٢، أشار فيه إلى أسباب وتطورات الحادث والذي حدث بسبب تغيير في مجرى نهر زاروميلا (Zarumilla)، ذلك التغير أدى إلى تكوَن جزيرة جديدة سميت بجزيرة بوسيتون[٤] والتي أصبحت نقطة خلاف رئيسية بين البلدين، وتعد الجزيرة ذات أهمية اقتصادية بسبب تربتها الخصبة التي كان يستغلها مواطنو كلا البلدين، ولاسيما في زراعة التبغ مما تتسبب بين الحين والأخر في مشكلات متكررة مع حراس الكمارك ومسؤولي احتكار التبغ التابعين للحكومة الإكوادورية، ففي العاشر من تشرين الأول وقع حادث اخر بين مزارعي كلا البلدين، وجرى تبادل ثماني طلقات نارية دون وقوع إصابات، ومع ذلك، أدى اطلاق النار إلى وصول خمسين من الحراس البيروفيين وعدد قليل من حراس الاكوادور الى مكان الحادث، وتمركزت تلك القوات وجهاً لوجه في وضع ينذر بتصعيد خطير غير ان القادة الميدانيين في كلا الجانبين تعاملوا مع الموقف بحكمة، وبعد التأكد من طبيعة الحادث تمكنوا من منع حدوث أي اشتباك، بيد أن أحد موظفي التلغراف الإكوادورية كان يستحم في النهر لحظة وصول الحراس البيروفيين إلى المنطقة الحدودية، أرسل برقية عاجلة الى الحكومة في كيتو تضمنت وصفاً مبالغاً فيه للواقعة، مما أثار القلق في الأوساط الرسمية الإكوادورية، وبناءً على مضمون البرقية، أوعزت الحكومة الاكوادورية الى محافظ ولاية إل أورو(El Oro بضرورة التوجه شخصياً الى موقع الحادث لإجراء تحقيق ميداني[٥]، كما توجهت مجموعة من افراد الشرطة والكمارك وعدد من المدنيين التابعين للإكوادور بالتوغل في جزيرة بوسيتون، إذ قاموا بتدمير بعض مزارع التبغ البيروفية وإزالة الأسوار المحيطة بها، بيد أنه تم طردهم من قبل الحرس المدني البيروفي وانسحبوا الى بلدة تشاكراس لإعادة تنظيم صفوفهم وشكلوا قوة ضمت ما يقرب من أربعين شرطياً وعشرين من حراس الكمارك، وتمكنت من دفع القوات البيروفية الى الوراء عبر نهر زاروميلا وجرى تبادل لإطلاق النار، مما جعل الوضع خطيراً للغاية[٦].

أثار الحادث الحدودي الكثير من التكهنات بشأن المسار الذي قد تتخذه الإكوادور، إذ نشرت صحف ليما تقريراً صحفياً مفاده أن الإكوادور تقدمت بطلب لشراء أسلحة من الخارج، وكان من ضمنها صحيفة إل كوميرسيو(El Comercio) البيروفية التي ذكرت أن الإكوادور

قررت اقتراض مليون سوكر[٧] (Sucre) من البنك الاحتياطي لشراء عشر طائرات عسكرية وبناء مطار عسكري في مدينة لاتاكونغا، الأمر الذي دفع السلطات البيروفية إلى فرض رقابة مشددة على الصحف، وقمع الاخبار القادمة من الإكوادور، لاسيما تلك التي تؤثر على الرأي العام البيروفي، كما اتخذت بيرو إجراءات عسكرية منها ارسال طائرة مائية عسكرية في رحلة تفتيش الى الموقع البيروفي الامامي في بلدة كابو بانتوخا(Cabo Pantoja)، فضلاً عن ارسال خمسمائة جندي الى مدينة ليتيسيا، وتعزيزات وذخيرة للحاميات البيروفية في أعالي نهري نابو وكوراري، وفي الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٣٢، خصصت الحكومة البيروفية مائتان وخمسون ألف سول[٨] (Sol) لبناء ميناء جديد في مدينة تومبيس(Tumbes) على الحدود الإكوادورية على الرغم من اهمال حكومة ليما لمدينة تومبيس لسنوات طويلة وتركها في حالة من التدهور[٩].

أشارت التقارير الواردة من مدينة تومبيس في بيرو ومدينة ماشالا(Machala) في الإكوادور بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٢، إلى قيام الطرفين بتعزيز وجودهما العسكري على الحدود المشتركة، إذ أرسلت الإكوادور مفرزة من الشرطة تحت قيادة الكابتن برافو(Bravo)، في حين ارسلت بيرو مفرزة من الحرس المدني تحت قيادة الكابتن فييفرا(Vievra)، وفي السابع والعشرين من تشرين الأول، جرت مفاوضات دبلوماسية بين الضابطين بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع الحدودي القائم بين البلدين، غير ان الوفد البيروفي قدم خلال تلك المفاوضات مطالبة رسمية بجزيرة بوسيتون، معلناً رغبة بلاده بتعليق دورياتها العسكرية في بلدة بوزو فيردي(Pozo Verde)، وعلى الرغم من ذلك التصريح، صدرت أوامر من الحكومة البيروفية اكدت استمرار احتلال بوسيتون عسكرياً، الامر الذي دفع الضابط الإكوادوري إلى تقديم احتجاج رسمي على ذلك الاجراء، وانتهت المفاوضات دون التوصل الى تسوية سلمية[١٠].

انتشرت اخبار غير مؤكدة في العاصمة البيروفية ليما في عام ١٩٣٢، مفادها أن الإكوادور أبرمت اتفاقية سرية مع كولومبيا تقضي بحصول الأخيرة على مساعدة مباشرة من الإكوادور في حال نشوب حرب مع بيرو، الأمر الذي أثار الرأي العام البيروفي الذي خشي

أن تستغل الإكوادور انشغال بلادهم بأي مواجهة مع كولومبيا لتفتعل أزمة حدودية شمالية، مما يؤدي إلى فتح جبهتين عسكريتين على بيرو في آن واحد(١١).

أدركت الإدارة الامريكية خطر النزاع الإقليمي وسعت إلى احتواء الموقف عبر الوسائل الدبلوماسية، إذ وجهت الأطراف المتنازعة الإكوادور وبيرو إلى ضرورة اللجوء الى الطرق السلمية لتسوية النزاع الحدودي القائم بينهما، ففي مذكرة بعث بها السفير الأمريكي في بيرو فريد موريس ديرينغ (Fred (Morris Dearing إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري ل.ستيمسون (Henry L.Stimson) (١٩٢٩-١٩٣٣) في العاشر من تشرين الثاني ١٩٣٢، أشار فيها إلى قلقه من احتمال اندلاع مواجهة مباشرة بين الإكوادور وبيرو، وأوصى بمتابعة دقيقة للتحركات العسكرية على حدودهما الشمالية، لاسيما بعد إعلان الإكوادور دعمها الدبلوماسي لكولومبيا في نزاعها مع بيرو، مما أثار مخاوف حقيقية لدى الحكومة البيروفية من احتمال فتح جبهة جديدة في الشمال، وعلى أثر ذلك بادرت بيرو إلى توجيه دعوة رسمية إلى الإكوادور لإجراء مفاوضات في العاصمة البيروفية ليما بشأن القضايا الحدودية في محاولة لاحتواء الموقف وتفادي أي تصعيد إضافي(١٢) .

يتضح أن تصاعد خطر اندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة بين الإكوادور وبيرو، دفع الإدارة الامريكية الى إعادة تقييم موقفها من النزاع، نظراً إلى تداعياته المحتملة على التوازن الإقليمي في أمريكا اللاتينية، كما ارتبط ذلك الاهتمام بتقديرات استراتيجية مفادها أن استمرار النزاع قد يشكل تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما في ظل الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الأمازون بما تحتويه من موارد طبيعية ومائية حيوية، مما دفعت تلك العوامل صناع القرار في واشنطن إلى انتهاج مسار دبلوماسي نشط، تمثل في الوساطة والضغط السياسي في محاولة لاحتواء الازمة دون تحولها إلى نزاع كبير من شأنه الإخلال باستقرار القارة الامريكية.

أعربت الإكوادور عن استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة مع بيرو، لكنها اشترطت أن تعقد المفاوضات في واشنطن وليس في ليما، استناداً إلى (بروتوكول بونس-كاسترو لعام ١٩٢٤)(١٣)، ففي محادثة السفير الإكوادوري في واشنطن غونزالو زالدومبيد (Gonzalo Zaldumbide) مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي فرانسيس وايت

(Francis White) في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٣٢، أشار إلى رغبة الإكوادور في عقد المفاوضات في بلد محايد للتوسط ويفضل الولايات المتحدة الامريكية(١٤).

سعت الإكوادور إلى استغلال الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة لتعزيز موقفها التفاوضي مع اقتراب انعقاد بروتوكول ريو دي جانيرو بين كولومبيا وبيرو كفرصة لتعزيز مطالبها الإقليمية تجاه بيرو، مستفيدةً من الظرف المضطرب والجهود الدولية المبذولة لتفادي نزاع واسع النطاق في أمريكا اللاتينية، ففي التاسع من كانون الثاني ١٩٣٣، وجهت وزارة الخارجية الإكوادورية مذكرة رسمية إلى الإدارة الأمريكية اعربت فيها عن رغبة بلادها في المشاركة في المؤتمر، انطلاقاً من قناعتها بأن أي تسوية حدودية بين كولومبيا وبيرو قد يكون لها تداعيات مباشرة على مصالحها الاستراتيجية في الأمازون، كما أكدت رغبتها في إدراج ملف نزاعها الحدودي مع بيرو ضمن المفاوضات، ولكن بشكل منفصل عن المفاوضات بين كولومبيا وبيرو، وطلبت من الولايات المتحدة الامريكية دعماً سياسياً يضمن تمثيلها في المؤتمر وعدت أن استبعادها من مفاوضات تتناول شؤون منطقة الأمازون يُعد إخلالاً بمبدأ التوازن الإقليمي الذي تسعى الدول الامريكية إلى الحفاظ عليه(١٥).

أبدت الإدارة الأمريكية في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٣٣، تفهماً لمطالب الإكوادور بالانضمام إلى بروتوكول ريو دي جانيرو، لكنها امتنعت عن اتخاذ موقف داعم بشكل صريح أو ممارسة أي ضغوط على الدول المنظمة لضمان مشاركتها، واكتفى الموقف الأمريكي بالاستعداد لتقديم المساعدة عند الحاجة، مع الإشارة إلى أن قرار إشراك الإكوادور عائد إلى الدول الثلاث المنظمة للمؤتمر: البرازيل، وكولومبيا، وبيرو(١٦)، إذ أبدت بيرو عن تحفظها على مشاركة الإكوادور مؤكدة أن مشاركتها قد توسع جدول الأعمال ويعرقل التوصل إلى تسوية محددة، بينما تراجعت البرازيل عن توجيه الدعوة الرسمية للإكوادور، بحجة أن مشاركتها تعتمد على موافقة طرفي النزاع، أما كولومبيا أظهرت تردداً واضحاً تجاه انضمام الإكوادور خشية أن يؤدي ذلك إلى تعقيد المفاوضات(١٧).

سعت واشنطن إلى تهدئة التوترات في اعقاب رفض طلب الإكوادور للمشاركة في المؤتمر، من خلال حث الحكومة البيروفية على الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة مع الإكوادور، وقد استجابت بيرو لتلك المبادرة في السابع والعشرين من حزيران ١٩٣٣، وأبدت

استعدادها للتفاوض مع الإكوادور في العاصمة ليما[١٨]، ووجهت دعوة رسمية للإكوادور التي ردت في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٣٣، بقبول متردد مدفوعة بتوقعها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم موقفها اثناء المفاوضات[١٩]، بيد أن المفاوضات الثنائية التي جرت في ليما لم تسفر عن أي تفاهم مشترك، مما دفع الإكوادور وبيرو إلى تقديم طلب مشترك في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٣٤، إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقبول نقل المفاوضات إلى واشنطن وتولي دور المحكم في تسوية النزاع الحدودي بينهما[٢٠]، وفي ضوء ذلك، وافقت الادارة الامريكية رسمياً على ذلك في اوائل شباط ١٩٣٤، استناداً إلى (بروتوكول بونس-كاسترو لعام ١٩٢٤)، الذي نص على اللجوء إلى التحكيم الرئاسي الأمريكي في حال تعثر المفاوضات المباشرة، وبناءً على ذلك، استقبلت واشنطن وفدي البلدين لبدء المفاوضات بإشراف امريكي مباشر[٢١].

أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) (١٩٣٣-١٩٤٥)، في بيان رسمي صادر عن البيت الأبيض في السادس من شباط ١٩٣٤، موافقته على تولي مهمة التحكيم في النزاع الحدودي بين الطرفين، قائلاً "**أن هذه الخطوة تمثل تقدماً ملموساً نحو تسوية سلمية للنزاع الطويل الأمد بين البلدين**"[٢٢].

بدأت اللقاءات الأولية والمباحثات التمهيدية بين وفدي الإكوادور وبيرو في ليما خلال تموز ١٩٣٤، وركزت تلك المباحثات على تنظيم آليات التفاوض ووضع الأسس الإجرائية للمسار التحكيمي بين الطرفين[٢٣]، وفي السادس من تموز ١٩٣٦، وقعت الحكومتان الإكوادورية والبيروفية اتفاقية في ليما، مهدت لاستئناف التحكيم في واشنطن، وجاء ذلك الاتفاق تأكيداً لالتزام الطرفين بالإطار القانوني لـ (بروتوكول بونس-كاسترو لعام ١٩٢٤)، مع احتفاظ كل طرف بمواقعه الإقليمية حتى انتهاء المفاوضات في واشنطن، دون أن يُعد ذلك اعترافاً قانونياً من أي منهما بسيادة الطرف الاخر على الأراضي التي يسيطر عليها فعلياً، ومثل ذلك النص الأساس الذي نشأ عنه لاحقاً ما سمي بـ "خط الوضع الراهن لعام ١٩٣٦"[٢٤].

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً صحفياً في الثلاثين من أيلول ١٩٣٦، أعلنت فيه بدء الجلسة الرسمية الأولى من المفاوضات التحكيمية بين وفدي الإكوادور وبيرو في

البيت الأبيض، بحضور الرئيس الأمريكي روزفلت، إذ أكد البيان على أهمية تعزيز السلام في نصف الكرة الغربي، مشدداً على أن عملية التحكيم تستند إلى (بروتوكول بونس-كاسترو لعام ١٩٢٤)، كما أبرز دور الولايات المتحدة الامريكية في تهيئة بيئة تفاوضية محايدة، ودعمها للمسار القانوني والدبلوماسي دون التدخل في نتائجه[٢٥].

يمكن القول أن الفجوة الزمنية بين بيان الرئيس الأمريكي روزفلت الداعي إلى تسوية النزاع في السادس من شباط ١٩٣٤، وبين بدء المفاوضات في الثلاثين من أيلول ١٩٣٦، مثل مؤشراً واضحاً على فتور الموقف الأمريكي الذي اكتفى بموقف رمزي دون اتخاذ خطوات تنفيذية، وسبب ذلك يعود إلى انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالأوضاع الاقتصادية الداخلية عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، اما بيرو فقد عدتُ نفسها الطرف الأقوى ميدانياً، ولم تُبدِ اهتماماً كبيراً بالمفاوضات التي قد تؤدي إلى إعادة النظر في مكاسبها الميدانية أو فرض تنازلات عليها، في المقابل، واجهت الإكوادور اضطرابات سياسية داخلية متكررة، مما أدى إلى ضعف قدرتها على اتخاذ قرارات تفاوضية حاسمة.

شرعت الوفود الرسمية لكل من الإكوادور وبيرو في عقد سلسلة من المباحثات في واشنطن منذ الثلاثين من ايلول ١٩٣٦، بيد أن تلك المباحثات واجهت منذ بدايتها خلافات عميقة حول الأسس الجغرافية والتاريخية لترسيم الحدود في منطقة الامازون، فضلاً عن تجاوز القوات الإكوادورية إلى منطقة زاروميلا المحايدة[٢٦]، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ واضح في المباحثات، إذ أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في الثامن من شباط ١٩٣٨، بأن الإكوادور تواصل رفضها لأي تعديل غير مشروط في إطار بروتوكول التحكيم، وأكدت على ضرورة معالجة تفاصيل دقيقة تتعلق بأسس التحكيم وحدوده القانونية، مما جعل فرصة التوصل إلى اتفاق شامل محدودة على الرغم من الجهود الأمريكية المبذولة لإنهاء النزاع[٢٧]، وفي الرابع من حزيران ١٩٣٨، بعثت وزارة الخارجية الامريكية مذكرة إلى الحكومة الإكوادورية أكدت فيها على ضرورة التزام الطرفين بالسعي إلى إيجاد تسوية سلمية عاجلة، محذرة من أن استمرار النزاع دون أفق تفاوضي واقعي قد يؤدي إلى تعطيل المسار التحكيمي بأكمله[٢٨]، وعلى الرغم من استمرار اللقاءات والمداولات، لم تُفضِ الجهود إلى أي اتفاق

حاسم، مما أدى إلى حالة من الدبلوماسي واستمرار الوضع القائم دون التوصل إلى تسوية نهائية[٢٩].

أبلغت السفارة الأمريكية في كيتو وزارة الخارجية الامريكية في الحادي والعشرين من تموز ١٩٣٩، بوقوع حادث حدودي مسلح بين القوات الإكوادورية والبيروفية عند نقطة أغواس فيرديس (Aguas Verdes) الواقعة ضمن ولاية إل أورو بمنطقة بوسيتوس، وبحسب البرقية، وقع الاشتباك وقع في الثامن عشر من الشهر ذاته، وأسفر عن توتر دبلوماسي متبادل، إذ قدم ممثلو كلا الطرفين احتجاجات رسمية يتهم كل منهما الاخر بالمسؤولية عن بدء إطلاق النار، وبناءً على ذلك، أصدرت وزارة الخارجية الإكوادورية بياناً رسمياً قدمت فيه روايتها التفصيلية للحادث موضحةً أن دورية مكونة من أربعة جنود إكوادوريين كانت تؤدي مهمة مراقبة اعتيادية في المنطقة وعندما تعرضت لإطلاق نار مفاجئ من قبل الحرس المدني البيروفي، مما اضطرها إلى الرد دفاعاً عن النفس، كما حمل البيان بيرو المسؤولية الكاملة وراء ذلك التصعيد، متهم إياها بانتهاك الوضع القائم وغزو أراضٍ إكوادورية، واستندت الحكومة الإكوادورية في ذلك إلى تقارير جيولوجية صادرة عن خبراء أجانب والتي أكدت أن نهر زاروميلا لم يُغير مجراه وأن منطقة بوسيتوس التي وقع فيها الاشتباك تقع ضمن الحدود الإكوادورية[٣٠]، وفي الثاني والعشرين من تموز ١٩٣٩، جاء الرد البيروفي عبر بيان رسمي مؤكدة أن منطقة أغواس فيرديس تقع تحت سيادتها منذ زمن طويل، وأنها تضم مركزاً دائماً للشرطة البيروفية، وأشارت أن الحادث وقع نتيجة هجوم إكوادوري، أسفر عن مقتل اثنين من افراد الشرطة، كما رفضت ما وصفته بالادعاءات غير الدقيقة المتعلقة بالمسح الجيولوجي، ومؤكدةً أن تلك التقارير لا تغير من الواقع القانوني والسيادي للمنطقة[٣١].

يبدو أن الحادث الحدودي عكس اخفاق الطرفين في بناء تفاهم حقيقي فيما بينهما، على الرغم من الجهود الدبلوماسية لحل الخلافات، إذ تمثل الموقف الإكوادوري في التأكيد على سيادته الإقليمية استناداً على أسس تاريخية وجيولوجية مدعومة بتقارير علمية، أما الموقف البيروفي، فيبدو كان أكثر تمسكاً بسيطرته الفعلية على الارض، مع رفضه للأدلة

التي قدمتها الإكوادور، مما كان يعكس اعتماد بيرو على قوتها ونفوذها لتثبيت مطالبها الحدودية.

المبحث الثاني: المساعي الدولية للتسوية وتوقيع بروتوكول ريو دي جانيرو عام ١٩٤٢

تجددت الحوادث الحدودية بين الإكوادور وبيرو في أوائل عام ١٩٤٠، الامر الذي أسهم في تصعيد النزاع بين البلدين، وأمام ذلك التصعيد كثفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين جهودها الدبلوماسية لاحتواء الموقف، إدراكاً منها لما يشكله النزاع من خطر على الأمن الإقليمي في مرحلة دولية حرجة تزامنت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية[٣٢]، وفي ظل تلك التطورات، انعقد مؤتمر هافانا في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٤٠، بمشاركة دول القارة الأمريكية ومن بينها الإكوادور وبيرو، إذ تم التأكيد على مبدأ سيادة الدول ورفض استخدام القوة في تسوية النزاعات الحدودية، والدعوة إلى الحلول السلمية كإطار مشترك لحفظ الاستقرار في النصف الغربي من الكرة الأرضية[٣٣].

اقترحت الإدارة الأمريكية في الثاني من كانون الثاني ١٩٤١، إحالة القضية إلى وساطة ودية وتحكيم محايد، إذ أشارت إلى ضرورة تعاون الإكوادور وبيرو مع لجنة دولية محايدة تحظى بدعم واعتراف رسمي، مع ترشيح البرازيل لتولي دور الوسيط الفعال، نظراً لموقعها الإقليمي وثقلها السياسي في القارة، من جانبها، أبدت الحكومة الإكوادورية استعدادها للتعاون مع اللجنة، مؤكدة حرصها على تجنب اللجوء إلى القوة، واعتمادها على دعم المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سلمية للنزاع، بيد أن الموقف الأكوادوري جاء مصحوباً بتحفظات على شروط عمل اللجنة، منها عدم الاعتراف بسيطرة بيرو على مدينتي توميس وجيان، ورفضه خطوط الحدود المؤقتة التي اعتمدت على مواقع السيطرة العسكرية الفعلية لبيرو[٣٤].

أصدرت الحكومة البيروفية في الثاني عشر من شباط ١٩٤١، بياناً أعربت فيه عن موقف صارم تجاه جهود التسوية، إذ رفضت أي وساطة لا تضمن مسبقاً احتفاظها بالأراضي الواقعة تحت سيطرتها منذ عقود، بما في ذلك مدن تومبيس، وجيان، وأمازوناس، ولوريتو، كما رفضت فكرة التحكيم الدولي، مؤكدة أن الظروف السياسية غير مناسبة للتفاوض في ظل ما وصفته بـ "الحملة الدعائية والضغوط الإكوادورية"، واقترحت اعتماد

خطوط السيطرة العسكرية الفعلية كحل مؤقت لتثبيت الوضع الحدودي، مع تأكيدها في الوقت نفسه التزامها بالحل السلمي وحقها في الدفاع عن النفس إذا ما تعرضت لهجوم، الأمر الذي أثار قلق الإدارة الأمريكية الذي رأت فيه انغلاقاً دبلوماسياً لا يساعد على تهدئة النزاع، ويكرس واقعاً ميدانياً مرفوضاً من قبل الإكوادور، ويبقي النزاع قائماً دون تسوية نهائية، كما حذرت واشنطن من استغلال قوى اجنبية غير أمريكية للنزاع في ظل الأوضاع الدولية المتوترة، وأبدت في الوقت نفسه استعدادها لدعم وساطة محايدة يقودها طرف يحظى بثقة الجانبين، مشيرة إلى وزير الخارجية البرازيلي اوزفالدو أرانيا(Oswaldo Aranha) (١٩٣٨-١٩٤٤)، كأحد أبرز المرشحين للقيام بدور فعال في تسوية النزاع بما يخدم استقرار القارة الامريكية[٣٥].

يتضح مما سبق، ان مؤتمر هافانا عام ١٩٤٠، على الرغم من تأكيده على ضرورة احترام السلم القاري ورفض استخدام القوة في تسوية النزاعات بين دول القارة الأمريكية، بيد أنه لم ينجح في تحقيق التزام فعلي من الإكوادور وبيرو، ويعود ذلك إلى غياب آليات تنفيذية ملزمة، فضلاً عن اختلاف تفسيرات الطرفين لمفاهيم السيادة والحدود، إلى جانب عدم وجود رقابة دولية تحول دون التصعيد العسكري بينهما، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالأوضاع الدولية المتوترة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، مما قلل من قدرتها على ممارسة ضغوط دبلوماسية لاحتواء النزاع.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل في الثامن من أيار ١٩٤١، استعدادها للقيام بدور الوسيط، أو الانضمام إلى أي آلية تفاوضية تراها الإكوادور وبيرو مناسبة[٣٦]، وفي التاسع من أيار، رحبت حكومة الإكوادور بتلك المبادرة، وأكدت تمسكها بالحلول السلمية وثقتها بالدور الدولي لتحقيق تسوية عادلة للنزاع الحدودي مع بيرو[٣٧].

طرأ تغيير دبلوماسي على موقف بيرو تجاه المساعي الثلاثية الودية بين شهري شباط وآيار ١٩٤١، إذ أبدت بيرو في البداية رفضها لأي وساطة دولية، متمسكةً بموقفها القانوني الذي رفض النقاش حول سيادتها على مدن تومبيس، وجيان، وماياناس، مؤكدةً أن مجرد قبول الوساطة يعد مساساً بالسيادة الوطنية، بيد أن الموقف البيروفي تغيير واتجه نحو التكيف التدريجي في ظل التطورات الإقليمية والدولية، لاسيما بعد المبادرة المشتركة التي

طرحتها الارجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية في أيار ١٩٤١، إذ أعلنت بيرو في التاسع عشر من أيار من العام نفسه، قبولها الرسمي للوساطة الدولية، لكنها قيدته بعدم التنازل عن حقوقها(٣٨).

أعلنت الإدارة الأمريكية في السادس عشر من أيار ١٩٤١، أن قبول الطرفين ولو كان جزئياً من جانب بيرو يُعد كافياً لبدء المفاوضات، مؤكدة أهمية تجنب أي توتر قد يؤدي إلى اخفاق المبادرة بالكامل، وبناءً على ذلك، وجهت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة مشتركة إلى حكومتي كيتو وليما لإطلاق المرحلة العملية من الوساطة دون تأخير(٣٩)، غير أن الجهود الدبلوماسية تلقت ضربة قوية مع تجدد الاشتباكات العسكرية بين البلدين في الخامس من تموز ١٩٤١، عندما اجتاحت القوات البيروفية المؤلفة من عشرة آلاف جندي أراضي الإكوادور بعملية عسكرية واسعة شاركت فيها القوات البرية والجوية، وتقدمت لمسافة ٨٠ كم داخل منطقة الأمازون، واحتلت مدينة سانتا روزا (Santa Rosa) في ولاية إل أورو في المقابل، دفعت الإكوادور بقوة عسكرية محدودة بلغت ألف وستمائة جندي حاولت من خلالها الدفاع عن مواقعها دون تحقيق نتائج واضحة، إذ اقتصرت عملياتها على الدفاع ومحاولة الحد من تقدم القوات البيروفية، وبلغت المواجهات ذروتها في معركة زاروميلا بين الثالث والعشرين والحادي والثلاثين من تموز، التي مثلت تحولاً خطيراً في النزاع بين الطرفين(٤٠).

تحركت الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل والأرجنتين وكلفت ممثليها الدبلوماسيين في كيتو وليما بعقد لقاءات مباشرة مع وزيري خارجية البلدين بهدف التهدئة، وعلى الرغم من تضارب الروايات حول الطرف الذي بدأ الاشتباك، إذ اقترحت الدول الثلاث سحب القوات العسكرية لكلا الطرفين لمسافة ١٥ كم من خطوط التماس المؤقتة، مع فرض حظر على تحليق الطائرات فوق المنطقة الحدودية، وفي حال وافقت الإكوادور وبيرو على ذلك المقترح، سيتم التوقيع على إعلان صداقة مع التزامهما بإبقاء قواتهما العسكرية خلف المواقع الجديدة التي ستنسحب إليها، كما تقرر إحالة مهمة الاشراف إلى الملحقين العسكريين للدول الامريكية في العاصمتين كيتو وليما بالتعاون مع السلطات التي تعينها حكومتا الإكوادور وبيرو(٤١).

طرحت بيرو في الثالث عشر من أيلول ١٩٤١، مشروعاً لتسوية النزاع الحدودي مع الإكوادور تضمن سبع نقاط أساسية، ركزت في مجملها على تأكيد سيادتها على المناطق الواقعة من المحيط الهادئ حتى نهر تشينتشيبي(Chinchipe) مع فتح باب التفاوض بشأن المناطق المتنازع عليها، كما اقترحت إخلاء ولاية إل أورو بشرط أن تبقى منزوعة السلاح وتحت رقابة دولية، إلى حين تحويل الاتفاق إلى معاهدة خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وشمل المقترح ايضاً التفاوض حول التعويضات المالية المرتبطة بالاحتلال العسكري المؤقت(٤٢).

توصل ممثلو الإكوادور وبيرو في الثاني من تشرين الأول ١٩٤١، إلى اتفاقية بمشاركة المراقبين المحايدين، نصت على إنشاء منطقة محايدة يُمنع فيها وجود القوات المسلحة وتوضع تحت رقابة دولية مع بقاء الشرطة المدنية تحت إشراف المراقبين دون أن يشكل ذلك أي إقرار بالسيادة أو ادعاءً بالملكية(٤٣)، ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الخامس من تشرين الأول ١٩٤١، وأعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن ترحيبها لتوقيع الاتفاقية، مؤكدة على أنها تعد خطوة مهمة نحو منع تكرار الاشتباكات المسلحة وتعزيز جهود التهدئة للنزاع الحدودي، كما أشارت إلى بإن تلك الاتفاقية لا تتعارض مع بيانها الصادر في الثالث والعشرين من أيلول، والذي تضمن موقفها من تسوية النزاع وفق المبادئ السلمية(٤٤).

سعت الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل منذ كانون الأول ١٩٤١، إلى فرض تسوية سلمية للنزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو، إذ اصبح الحفاظ على وحدة القارة الأمريكية أمراً ذا أهمية للإدارة الأمريكية في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، واقترحت الدول الثلاث اعتماد "خط الوضع الراهن لعام ١٩٣٦" كأساس لإجراء مفاوضات نهائية ودائمة، بالتزامن مع انسحاب القوات البيروفية إلى ما وراء الخط، كما دعت إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس بحضور ممثلو الدول الوسيطة مع اشعار باقي الجمهوريات الأمريكية بتفاصيل المبادرة، وشجعت على انضمام تشيلي إلى جهود الوساطة وهو ما وافقت عليه لاحقاً كل من الإكوادور وبيرو(٤٥).

يبدو أن قبول الدول الثلاث بانضمام تشيلي إلى الوساطة الدبلوماسية الرامية لتسوية النزاع بين البلدين، جاء بدافع الرغبة في توسيع قاعدة الوساطة الإقليمية، بهدف تعزيز الاستقرار والأمن القاري، واختيار تشيلي تحديداً كان يرتبط بمكانتها الدبلوماسية في القارة الأمريكية، وعلاقاتها الجيدة مع الطرفين المتنازعين، فضلاً عن موقفها الحيادي في النزاعات الإقليمية، مما منحها قدرة على المساهمة في تهدئة الوضع وضمان التزام الطرفين بمسار التفاوض.

جاء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الجمهوريات الأمريكية في ريو دي جانيرو في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٢، بهدف تنسيق المواقف تجاه دول المحور، ومواجهة التهديدات الخارجية وضمان الاستقرار الداخلي للقارة من خلال تسوية النزاعات الإقليمية ومنها النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو الذي مثل عقبة رئيسية أمام جهود تعزيز التعاون والوحدة بين دول القارة الأمريكية[٤٦]، وكان أبرز نتائجه التوقيع على بروتوكول ريو دي جانيرو في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٢، بين وزير خارجية الإكوادور جوليو توبار دونوسو(Julio Tobar Donoso)(١٩٣٨-١٩٤٢) ونظيره البيروفي الفريدو سولف إي مورو(Alfredo Solf y Muro)(١٩٣٩-١٩٤٤)، وتضمن البروتوكول تسعة بنود تتعلق بالنزاع الإكوادوري-البيروفي من بينها الاتفاق على انسحاب القوات البيروفية إلى "خط الوضع الراهن لعام ١٩٣٦" خلال خمسة عشر يوماً، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح برعاية مراقبين عسكريين من الدول الوسيطة الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، والبرازيل، فضلاً عن تشيلي، وبقاء القوات العسكرية للبلدين في مواقعها الجديدة حتى يتم الترسيم النهائي لخط الحدود، إلى جانب تتمتع الإكوادور بالملاحة في نهر الأمازون وروافده الشمالية بنفس الامتيازات التي تتمتع بها البرازيل وكولومبيا[٤٧].

دخل البروتوكول حيز التنفيذ في السادس والعشرين من شباط ١٩٤٢، مما أدى إلى تشكيل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود بين الإكوادور وبيرو، والتي كلفت بمهمة تنفيذ بنود الاتفاق المتعلقة بانسحاب القوات البيروفية إلى المواقع المتفق عليها ضمن "خط الوضع الراهن لعام ١٩٣٦"، وشرعت اللجنة المشتركة في عملها في حزيران من العام نفسه، إذ قامت بإجراء مسح ميداني وقسمت الحدود الكلية إلى قطاعين: الأول القطاع الغربي يمتد

من بوكا دي كابونيس(Boca de Capones) على ساحل المحيط الهادئ إلى ملتقى نهري تشينتشيبي وسان فرانسيسكو، والثاني القطاع الشرقي ويمتد من النقطة الأخيرة إلى مصب رافد غويبي(Cuepi) في نهر بوتومايو(Putumayo)، ومنحت بيرو منطقتي زامورا-سانتياغو وفقاً للمادة الثامنة من البروتوكول، ولاسيما الجزء الممتد من مصب نهر زامورا حتى مصب رافد يابوي (Yaupi)، وفيما يخص الإكوادور، احتفظت بأجزاء من سلسلة جبال كورديليرا ديل كوندور، وخلال عمل اللجنة اندلع خلاف بين الإكوادور وبيرو حول تحديد خطوط الحدود في المناطق النائية والصعبة جغرافياً في غابات الأمازون، بسبب مطالبات متضاربة من كلا الطرفين على مساحات واسعة من الأرضي، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية والأرجنتين والبرازيل وتشيلي إلى تكليف وزير خارجية البرازيل اوزفالدو أرانيا بمتابعة القضية، والذي بدوره تمكن من حل أربعة خلافات اندلعت في القطاع الغربي(٤٨).

واجه تنفيذ بنود بروتوكول ريو دي جانيرو صعوبات كبيرة، على الرغم من استمرار أعمال اللجنة لعدة أشهر، إذ شكل الرفض الشعبي الواسع في الإكوادور، أبرز تلك التحديات، ونظر الرأي العام الإكوادوري إلى البروتوكول بوصفه اتفاقاً مفروضاً عليهم بالقوة، والذي منع بلادهم من الوصول إلى نهر مارانيون، فضلاً عن منحه بيرو معظم المناطق المتنازع عليها والتي كانت مناطق ذات أهمية استراتيجية واقتصادية غنية بالموارد الطبيعية ومتصلة بحوض الأمازون(٤٩)، في المقابل منح البروتوكول مساحات أقل تنوعاً وثقلاً للإكوادور، الامر الذي خلق ضغوطاً داخلية على الحكومات الإكوادورية المتعاقبة ودفعها إلى السعي لمراجعته أو التهرب من تطبيقه، مما دفع السلطات الإكوادورية إلى تبني سياسة قائمة على المطالبة بتعديل البروتوكول بما يتيح لها الحصول على منفذ سيادي نحو نهر مارانيون، بينما أصرت بيرو على أن البروتوكول صك دولي لا يمكن المساس به أو مراجعته أو إبطاله من جانب واحد، عند ذلك بقي النزاع الحدودي مصدر توتر مستمر في العلاقات بين البلدين على مدى عقود لاحقة(٥٠).

الخاتمة

- أن اندلاع النزاع الحدودي بين الإكوادور وبيرو في عام ١٩٣٢، تأثر جزئياً بتداعيات النزاع بين كولومبيا وبيرو، مما منح الإكوادور فرصة لتعزيز وجودها في المناطق المتنازع عليها.

-كان اندلاع النزاع العسكري في عام ١٩٤١ بسبب إخفاق الاتفاقيات المؤقتة السابقة، بما في ذلك اتفاقية الوضع الراهن لعام ١٩٣٦، والتي افتقرت إلى الطابع الالزامي، إذ فسرته بيرو بأنه منحها تفويضاً باستمرار السيطرة على كافة المناطق التي لم تكن الإكوادور قد احتلتها فعلياً عند توقيع الاتفاقية.

-اظهر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل وتشيلي أهمية الوساطة الدولية في الحد من التصعيد العسكري.

-نجح بروتوكول ريو دي جانيرو في تهدئة التوتر العسكري بين الطرفين، بيد أنه لم يتمكن من معالجة النزاع بشكل جذري، مما أدى إلى استمرار الخلافات حتى أواخر القرن العشرين.

الهوامش:

(١) نزاع ليتيسيا: نزاع حدودي مسلح وقع بين كولومبيا وبيرو في الأول من أيلول عام ١٩٣٢، في غابات الامازون العليا، بدأ عندما هاجمت مجموعة بيروفية متطرفة وسيطرت على مدينة ليتيسيا الكولومبية والتي تنازلت عنها بيرو لكولومبيا بموجب معاهدة سالومون-لوزانو عام ١٩٢٢، بيد ان المعاهدة لم تنفذ وأثارت معارضة كبيرة داخل بيرو لاسيما بعد اكتشاف غنى المنطقة بالموارد الطبيعية، ردت كولومبيا بإرسال قوات عسكرية الى المنطقة، مما أدى الى نزاع مسلح محدود بين البلدين والذي انتهى بتدخل عصبة الأمم، وعقد بروتوكول ريو دي جانيرو في الرابع والعشرين من أيار عام ١٩٣٤، بموجبه اعادت بيرو ليتيسيا الى كولومبيا. للمزيد ينظر: L.H.Woolsey, The Leticia Dispute between Colombia and Peru, American Journal of International Law, Vol 29, No.1, January 1935, p.p.94-99.

([2]) Roonald Brucest John, The Ecuador–Peru Boundary Dispute: The Road to settlement, Inerntion Boundaries Research Unit, Vol.3, No.1, UK, 1999, p.1.

([٣]) ماتشالا: مدينة ساحلية تقع في جنوب غرب الإكوادور، عاصمة ولاية إل أورو، تقع على بعد ٤٠ كم من الحدود مع بيرو، وعلى بعد ٣ كم من خليج غواياكيل، مما يجعلها حلقة وصل استراتيجية بين المحيط الهادئ والجبال الإنديزية. للمزيد ينظر: Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com

([٤]) بوسيتون: جزيرة تقع على نهر زاروميلا بين قناة نهر قديمة والقناة الجديدة، يبلغ طولها ثمانية اميال وعرضها ثمانية اميال تقريباً، طالبت بها كل من بيرو والاكوادور، إذ زعم البيروفيون ان قناة النهر القديمة هي الخط الفاصل بينما يؤكد الاكوادوريون ان قناة النهر الجديدة هي الخط الفاصل. للمزيد ينظر: Foreign Relations of the United States., Vol.V, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2242, Lima, October 17, 1932, p.353.

([5]) F.R.U.S., Vol.V, , Memorandum the Minister in Ecuador (Dawson) to the Secretary of State, No.712, Quito, October 13, 1932, p.353.

([6]) F.R.U.S., Vol.V, , Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2242, Lima, October 17, 1932, p.354.

([٧]) سوكر: رمز الأيزو (ECS) أصبحت عملة إكوادوية رسمياً عام ١٨٨٤، ليحل محل البيزو الإكوادوري، وسميت بذلك الاسم تكريماً للثوري الفنزويلي أنطونيو خوسيه دي سوكر أحد قادة الاستقلال في أمريكا اللاتينية، وفي عام ٢٠٠٠ أعلن رئيس الإكوادور جمال ماهود عن اعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية بديلة للسوكر. للمزيد ينظر: Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com

([٨]) سول: رمز العملة (S) اصبح السول عملة بيرو في ستينيات القرن التاسع عشر، بيد تم استبداله خلال احتلال تشيلي للبلاد، حتى تم إعادة طرحه في ثلاثينيات القرن العشرين. للمزيد ينظر: Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com

([9]) F.R.U.S., Vol.V, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2270, Lima, October 24, 1932, p.356.

([10]) F.R.U.S., Vol.V, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2291, Lima, October 31, 1932, p.359.

([11]) F.R.U.S., Vol.V, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2315, Lima, November 7, 1932, p.360.

([12]) F.R.U.S., Vol.V, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2331, Lima, November 10, 1932, p.361.

([١٣]) بروتوكول بونس-كاسترو: وقع في العاصمة الإكوادورية كيتو في ٢١ حزيران ١٩٢٤، بين الإكوادور وبيرو، وسمي باسم المندوبين الموقعين عليه الإكوادوري هويسيه ريكاردو بونس والبيروفي فيرمين كاسترو، وكان برعاية الولايات المتحدة الامريكية، نص على تسوية النزاع الحدودي بين البلدين من خلال مفاوضات مباشرة، وفي حال الاخفاق يتم اللجوء الى تحكيم رئيس الولايات المتحدة الامريكية بصفته طرفاً محايداً، وعُد ذلك البروتوكول الاطار القانوني الذي استندت إليه محاولات التفاوض خلال الثلاثينيات، لاسيما في أزمات عامي ١٩٣٢و ١٩٣٣. للمزيد ينظر: F.R.U.S., Vol.IV, Memorandum the Assistant Secretary of State (Welles) to President Roosevelt, No.561, Washington, January 31, 1934, p.461.

([14]) F.R.U.S., Vol.V, Memorandum by the Assistant Secretary of State (White), No.386, Washington, December 23, 1932, p.371.

([15]) F.R.U.S., Vol.V, Memorandum the Minister in Ecuador (Dawson) to the Secretary of State, No.622, Quito, January 9, 1933, p563.

([16]) F.R.U.S., Vol.IV, Memorandum by the Assistant Secretary of State (White), No.627, Washington, January 19, 1933, pp.566-567.

([17])F.R.U.S., Vol.IV, Memorandum the Minister in Ecuador (Dawson) to the Secretary of State, No.626, Quito, January 16, 1933, p565.

([18]) F.R.U.S., Vol.IV, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.2891, Lima, June 27, 1933, p.573.

([19]) F.R.U.S., Vol.IV, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.642, Lima, October 19, 1933, p.579.

([20]) F.R.U.S., Vol.IV, Memorandum the Ambassador in Peru (Dearing) to the Secretary of State, No.3225, Lima, January 19, 1934, p.579.

(21) F.R.U.S., Vol.IV, The Secretary of State to the Ecuadoran Minister (Alfaro), No.562, Washington, February 12, 1934, pp.462-463.

(22) Franklin D. Roosevelt, "Statement on the Presidents Agreement to Arbitrate the Peru-Ecuador Boundary Dispute", February 6, 1934, The American Presidency Project, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-presidents-agreement-arbitrate-the-peru-ecuador-boundary-dispute

(23) F.R.U.S.,Vol.IV, Memorandum by the Chief of the Division of Latin American Affairs (Wilson), No.564, Washington, July 9, 1934, p.465.

(24) F.R.U.S.,Vol.V, Agreement Between the Republics of Ecuador and Peru, Signed at Lima, July 6, 1936, No.96, July 6, 1936, p.117.

(25) F.R.U.S.,Vol.V, Press Release Lssued by the Department of State, September 30, 1936, No.101, September 30, 1936, p.121.

(26) F.R.U.S.,Vol.V, Memorandum the Minister in Ecuador (Gonzalez) to the Secretary of State, No.34, June 9, 1937, p.49.

(27) F.R.U.S.,Vol.V, Memorandum of Conversation, by the Under Secretary of State (Welles), No.196, Wshington, February 8, 1938, p220.

(28) F.R.U.S.,Vol.V, The Acting Secretary of State to the Minister in Ecuador (Long), No.200, Wshington, June 4, 1938, p225.

(29) Roonald Brucest John, op.cit, p.16.

(30) F.R.U.S.,Vol.V, The Minister in Ecuador (Long) to the Secretary of State, No.581, Quito, July 21, 1939, p.145.

(31) F.R.U.S.,Vol.V, The Charge in Peru (Dreyfus) to the Secretary of State, No.194, Lima, July 22, 1939, p.147.

(32) Roonald Brucest John, op.cit, p.18.

(33) F.R.U.S., Vol.V, Second Meeting of the Foreign Ministers of the American Republics, held at Habana July 21-30, 1940, No.237-318, July 21, 1940, pp.181-256.

(34) F.R.U.S., Vol.VI, The Secretary of State to the Charge in Brazil (Burdett), No.247, Washington, January 2, 1941, p.213.

(35) F.R.U.S., Vol.VI, Memorandum of Conversation, by the Under Secretary of State (Welles), No.252, Washington, February 28, 1941, pp.217-218.

(36) F.R.U.S., Vol.VI, The Secretary of State to the Ecuadoran Minister for Foreign Affairs (Tobar Donoso), No.257, Washington, May 8, 1941, p.222.

(37) F.R.U.S., Vol.VI, The Ecuadoran Minister for Foreign Affairs (Tobar Donoso) to the Secretary of State, No.258, Quito, May 9, 1941, p.223.

(38) F.R.U.S., Vol.VI, The Peruvian Minister for Foreign Affairs (Solf y Muro) to the Secretary of State, No.259, Lima, May 13, 1941, pp.224-225.

(39) F.R.U.S.,Vol.VI, The Secretary of State to the Ambassador in Brazil (Caffery), No.261, Washington, May 16, 1941, p.227.

(40) CIA, Historical Summary of the Ecuador-Peru Border Dispute, No.100, October 28, 1978, p.3.

(41) F.R.U.S.,Vol.VI, The Acting Secretary of State to the Ambassador in Peru (Norweb), No.266, Washington, July 8, 1941, p.232.

(42) F.R.U.S.,Vol.VI, Memorandum Regarding a Settlement With Ecuador Handed by the Peruvian Minister for Foreign Affairs to the American, Argentine, and Brazilian Ambassadors in Peru, September 13, 1941, No.268, Lima, September 13, 1941, p.233.

(43) F.R.U.S.,Vol.VI, The Ambassador in Peru (Norweb) to the Secretary of State, No.269, Lima, October 3, 1941, p.234.

(44) F.R.U.S.,Vol.VI, The Secretary of State to the Ambassador in Peru (Norweb), No.270, Washington, October 5, 1941, p.235.

(45) F.R.U.S., Vol.VI, The Secretary of State to Certain Diplomatic Missions in the American Republics, No.297, Washington, December 26, 1941, p.253.

(46) F.R.U.S.,Vol.V, Third Meeting of the Foreign Ministers of the American Republics, held at Rio de Janeiro, January 15-28, 1942.

(47) CIA, The Protocol of Rio de Janeiro, No.18, November 1963, p.83.Rodriguez Ferrand and Graciela, 1942 Protocol of Rio de Janeiro, Law Library of Congress, U.S., 1994.

(48) CIA, Final Demarcation of Ecuador-Peru Boundary, No.3165/0500, July 24, 1945, pp.1-3.

(49) CIA, Boundary Dispute Clouds Rio Conference, No.17, March 10, 1965, p.1.

(50) U.S. Department of State, International Boundary Study- Peru-Ecuador Boundary, No.172, Bureau of Intelligence and Research, Washington, May 19, 1980, p.7.